الأمم المتحدة

A/C.3/72/SR.13

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
31 October 2017
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثالثة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد غونارسون (رئيس اللجنة) . . . . . (أيسلندا)
لاحقا: السيد إدريس (نائب رئيس اللجنة) . . . . . (إريتريا)
لاحقا: السيد غونارسون (رئيس اللجنة) . . . . . (أيسلندا)

المحتويات

البند ٦٨ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها *(تابع)*

(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها *(تابع)*

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

17-17842 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتِحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

البند ٦٨ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (*تابع*)

(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع) (A/72/164 و A/72/218 و A/72/275 و A/72/276 و A/72/356 و A/72/361–S/2017/821)

(ب) **متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل** (*تابع*) (A/72/208)

١ - **السيد أريولا راميريز** (باراغواي): قال إن حكومة بلده تعمل على وقف توارث الفقر من جيل إلى آخر حتى تساعد الأطفال على إعمال حقوقهم. وأفاد بأن أطفال الأرياف والأطفال من الشعوب الأصلية والأطفال المودعون في مؤسسات رعاية والمراهقون الجانحون يشكّلون أكثر الفئات هشاشة بين نحو ٤٠ في المائة من السكان الذين تبلغ أعمارهم ١٨ سنة أو أقل. وتعمل حكومة بلده، في إطار سياسة وطنية شاملة تتعلق بالأطفال والمراهقين، على تنفيذ برامج للقضاء على تشغيل الأطفال ولحماية حقوق أطفال الشوارع. ولديها أيضا خطةٌ وطنية لإنماء الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، وبرنامجٌ لتقديم الوجبات في المدارس. وأضاف أنها اعتمدت مؤخرا قانونا يحظر معاقبة الأطفال عقابا بدنيا، بالاقتران مع سياسة عامة تتعلق بالمراهقين في نظام العدالة الجنائية. وأشار إلى اعتماد باراغواي إعلانَ المدارس الآمنة، ثم قال إن باراغواي صدقت في عام ٢٠١٧ على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات، وأقرت إطارا استراتيجيا إقليمي للوقاية من حمل المراهقات غير المرغوب فيه وخفض حالاته.

٢ - **السيدة سالازار** (بيرو): قالت إن بيرو تولي الأولوية، في تنفيذها خطة عمل بيرو الوطنية بشأن الأطفال والمراهقين للفترة ٢٠١٢-٢٠٢١، إلى خفض معدل وفيات الأطفال، وتحسين نوعية الخدمات الصحية والتعليم، وتوسيع إمكانية الحصول على مياه الشرب النظيفة. وقد حققت بيرو انخفاضا كبيرا في معدل إصابة الأطفال بفقر الدم، وهي بصدد تنفيذ استراتيجية وطنية لمنع تشغيل الأطفال والقضاء عليه. ويحظر القانون في بيرو معاقبة الأطفال عقاباً بدنياً، كما يحظر جميع أشكال العنف الأسري؛ وقد أُنشئت آلية لتقديم البلاغات سرا ومجانا حتى يتسنى التصدي للعنف في المدارس. وأعربت عن التزام بيرو بتعزيز تنفيذ السياسات الوطنية المتعلقة بالأطفال والمراهقين في جميع القطاعات، وبرصدها وتقييمها.

٣ - **السيد سكيتينو** (إيطاليا): قال إن إنماء الأطفال وحمايتهم ينبغي أن يكون صلب العمل الإنمائي. وإيطاليا من ثمّ تدعم بقوة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان والعديد من برامج الأمم المتحدة التي لها أثر في الأطفال، مثل البرنامج المتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

٤ - وتابع قائلا إنه يحق للأطفال المهاجرين التمتع بجميع الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل، وينبغي للدول أن تحمي هذه الحقوق في قوانينها للهجرة وفي تدابيرها للتعامل مع الهجرة، مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلين عن ذويهم. وأعرب، في هذا الصدد، عن التزام إيطاليا بالتفاوض لإبرام اتفاق عالمي بشأن اللاجئين واتفاق عالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية ليُعتمدا في عام ٢٠١٨. فإدارة تدفقات المهاجرين ينبغي أن تكون مسؤولية تتشارك فيها جميع الدول.

٥ - واستأنف قائلا إن إيطاليا كانت، خلال فترة عضويتها في مجلس الأمن، صوتا مدافعا عما فيه صالح الأطفال في إطار الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، وكذلك فيما يتعلق بكل حالة قطرية أو عملية تفاوضية. وقال إن وفد بلده كان واحدا من بين مجموعة وفود نظمت اجتماعا على ”صيغة آريا“ في مجلس الأمن، أُتيحت الفرصة فيه للدول الأعضاء لتأكيد التزامها بمنع شنّ هجمات على المدارس.

٦ - **السيد كارابالي باكيرو** (كولومبيا): قال إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة الطموحة سيتطلب استراتيجيات مبتكرة وتعزيز الاستثمار في الأطفال والمراهقين. وبناء على ذلك، خصّصت حكومة بلده للتعليم موارد أكبر مما خصصته لأي قطاع آخر خلال السنوات الأربع الماضية. وجعلت التعليم الابتدائي والثانوي مجانيا، والتزمت ببناء ٣٠ ٠٠٠ حجرة مدرسية للتخلص من النوبات المدرسية الليلية. وينفذ بلده أيضا استراتيجية شاملة لإنماء الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة.

٧ - وأعرب عن ترحيب كولومبيا بخطة اليونيسيف الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وبمواصلتها تعزيز المساواة بين الجنسين عن طريق خطة عملها للمسائل الجنسانية، وجهودها الهادفة إلى تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في جميع أنشطتها. وقال إن حكومة بلده ستواصل، بدعم الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، العملَ بجد على إحداث التغييرات الثقافية والاجتماعية

اللازمة لتحقيق السلام الدائم. كما أنها مصممة على منع استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة وعلى حمايتهم من العنف، مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال من الشعوب الأصلية والأطفال المنحدرين من أصل أفريقي والأطفال في المناطق المهمشة.

٨ - **السيد غارسيا موريتان** (الأرجنتين): قال إن حكومة بلده تعمل بهمّة على تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، التي ينبغي أن تصدق جميع الدول الأعضاء عليها. وأبرز أن الاتفاقية وتشريعات بلده الشاملة بشأن حماية الأطفال والمراهقين تُرسي مخططا نموذجيا للعمل يقوم على الاحترام المطلق لحقوق الطفل. وأكّد أن الأرجنتين تظل داعما قويا للجهود الهادفة إلى منع ومكافحة جميع أشكال العنف والتمييز ضد الأطفال والممارسات الضارة بالأطفال، وشدّد على ضرورة إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة المعرضة لأشكال متمايزة من العنف والتحرش.

٩ - ومضى قائلا إن الأرجنتين، التي تدعو منذ وقت طويل إلى حظر استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة، صدقت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة في عام ٢٠٠٢، وعلى اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والاجراءات الفورية للقضاء عليها في عام ٢٠٠٧، واعتمدت أيضا القواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، والتزامات باريس لحماية الأطفال من تجنيدهم أو استخدامهم بشكل غير مشروع من جانب قوات مسلحة أو جماعات مسلحة. وإضافة إلى ذلك، قامت الأرجنتين، بالاشتراك مع النرويج، بدور رائد في اعتماد إعلان المدارس الآمنة. وستستضيف في تشرين الثاني/نوفمبر المؤتمر العالمي الرابع المعني بالقضاء المستدام على عمل الأطفال.

١٠ - **السيد باروس ميليت** (شيلي): قال إن السياسة الوطنية لحكومة بلده بشأن الأطفال والمراهقين للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٥ تتبع المسار نفسه الذي سارت عليه السياسات السابقة التي كان الهدف منها الانتقال بالبلد تدريجيا نحو تنفيذ الاتفاقية تنفيذا تاما. ولتعزيز فعالية هذه السياسة، يتولى المجلس الوطني للطفل تنسيقها على مستوى جميع القطاعات. وأضاف أن حكومة بلده تعمل أيضا على تعزيز المكاسب المحققة في مجال إنماء الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة وفي مجالات التعليم والعدالة الجنائية للمراهقين واستثمار القطاع العام في الأطفال، كما تعمل في الوقت نفسه على وضع الصيغة النهائية لخطة العمل المتعلقة بالأطفال والمراهقين للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥. وفي مجال التصدي للفقر، الذي يؤثر في الأطفال أكثر من غيرهم، ستُواصل حكومة بلده رصد ميزانية الأطفال رصداً دقيقاً بهدف تنقيح السياسات الاجتماعية لتعود فائدتها على الفئات الأضعف.

١١ - وتابع قائلا إن أكثر من مليوني طفل شيلي أعربوا في عام ٢٠١٧ عن آرائهم بشأن أهداف التنمية المستدامة من خلال برنامج سعَى للتعرف على آراء الأطفال.

١٢ - **السيدة مارالي** (بروني دار السلام): قالت إن حكومة بلدها تولي أهمية قصوى لرفاه الأطفال الذين يشكلون ثلث سكان البلد. فقد انضمت بروني دار السلام إلى الاتفاقية وأدمجتها في قانونها الوطني، وانضمت كذلك إلى البروتوكولات الاختيارية الثلاثة الملحقة بها. وفيما يتعلق بصحة الأطفال، حققت بروني دار السلام معدلات تحصين سنوية مرتفعة على مدى ٢٠ عاما، وبلغت وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات فيها ما معدله ٨,٨ وفيات لكل ١ ٠٠٠ مولود حي، ويعود الفضل في ذلك جزئيا إلى تيسّر الحصول على خدمات الرعاية الصحية المجانية. ومن المنتظر أن يسهم أيضا في صحة ورفاه الأطفال الصغار جدا برنامجٌ جديد لتقديم الإعانات يُزود أمهات المواليد مجانا بحفّاظات أطفال ومضخات لضخ حليب الثدي.

١٣ - وأفادت أنه بموجب قانون التعليم الإلزامي، يُقدَّم التعليم الابتدائي مجانا، ويحق للأطفال الفقراء الحصول على إعانات تمكنهم من الذهاب إلى المدرسة. ونتيجة لذلك، يبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في البلد نحو ٩٧ في المائة. وللمساعدة على حماية الأطفال من العنف، نفذت حكومة بلدها حملات توعية لتعزيز الإلمام بحقوق الأطفال الأساسية. وتشدد حكومة بلدها أيضا على أهمية مؤسسة الأسرة ودورها في توفير بيئة للأطفال يسودها الأمان والمحبة.

١٤ - واستطردت قائلة إن بروني دار السلام تشارك بنشاط في اللجنة المعنية بتعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وتتطلع إلى مواصلة العمل مع اليونيسيف ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وغيرهما من المنظمات الدولية.

١٥ - **السيد رباح** (العراق): قال إن نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة يشكلون أكثر من نصف سكان العراق، وهم من الأولويات العليا لحكومة بلده. فلدى العراق سياسة وطنية بشأن حماية الأطفال، بمن فيهم الأطفال الذين يعيشون في المناطق المحررة ومناطق النزوح. ولديها أيضا برنامج لإعادة تأهيل هؤلاء الأطفال،

الذين يعاني الكثير منهم من صدمات نفسية شديدة، تأهيلا نفسيا واجتماعيا. وأضاف أن حكومة بلده تُواصل، رغم الضغوط المالية الناجمة عن مكافحة الإرهاب وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، تخصيص أموال لشؤون الأطفال، وهي تعمل على زيادة الوعي الدولي بحجم المأساة الواقعة على الأطفال في العراق، وعلى حشد الدعم لإعادة تأهيلهم. وأفاد أن حكومة بلده تعرفت على جنسيات الأطفال الأجانب الموجودين في المناطق المحررة وتعمل على توفير الرعاية الطبية والنفسية اللازمة لحين ترتيب إعادتهم إلى أوطانهم. وأبرز أن أمام العراق الآن مهمة شاقة، وهي القضاء على فكر تنظيم الدولة الإسلامية وتوفير بيئة آمنة وبنى تحتية تعليمية مناسبة في المناطق المحررة. وأعرب عن مناشدة وفدِ بلده المجتمعَ الدولي ومنظومةَ الأمم المتحدة أن يقدما المزيد من التعاون والدعم.

١٦ - تولى رئاسة الجلسة نائب الرئيس، السيد إدريس (إريتريا).

١٧ - **السيد دي سوزا مونتيرو** (البرازيل): قال إن حكومة بلده تقيم شراكات مع قطاع الأعمال والمجتمع المدني من أجل تعزيز رفاه الأطفال، وتعمل بشكل وثيق مع المجتمع المدني لوضع السياسات ذات الصلة وتنفيذها ورصدها. ويضم إطار البرازيل القانوني لحماية الأطفال قوانينَ تحمي الأطفال الضحايا والشهود على ارتكاب العنف؛ وتحظر العقاب البدني وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو المهينة؛ وتعاقب على الاتجار بالبشر؛ وتحمي الأطفال المهاجرين وتُحرّم استغلال الأطفال والمراهقين جنسيا. ولدى البرازيل أيضا برنامج وطني لمكافحة العنف الجنسي ضد الأطفال والمراهقين.

١٨ - وأشار إلى أن الحكومة الاتحادية أطلقت في عام ٢٠١٦ برنامجا لإنماء الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة يهدف إلى كسر حلقة سوء التغذية والفقر المفرغة. وأضاف أنها تعمل أيضا على الحد من تحمل الفتاة عبء الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر. وتحرص الحكومة، عند تخطيط السياسات، على معرفة وجهات نظر الأطفال وأخذها بعين الاعتبار، لا سيما وجهات نظر الأطفال من الفئات الهشة مثل الفتيات والأطفال من الشعوب الأصلية.

١٩ - واختتم بالقول إنه يشجع جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات الذي صدقت عليه البرازيل مؤخرا.

٢٠ - **السيدة رودريغيس كاميخو** (كوبا): أعربت عن الأسف لتفاوت التقدم المحرز في حماية حقوق الطفل بسبب الفجوة في الثروة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. وقالت إنه لا يمكن التغلب على العلل التي يعاني منها الأطفال دون إقامة نظام دولي عادل ومنصف يقضي على الفقر والجوع، ويُعلي قيمة البشر على المال، ويحمي البيئة. وفي ضوء ما عليه الحال الآن، تبدو احتمالات تحقيق حتى الهدفين من أهداف التنمية المستدامة المتعلقين بصحة المواليد ووفيات الأطفال دون سن الخامسة بحلول ٢٠٣٠ احتمالات ضعيفة.

٢١ - وتابعت قائلة إن كوبا شرعت في تنفيذ سياسات وبرامج خاصة بالأطفال والمراهقين في أعقاب الثورة التي وقعت في عام ١٩٥٩، أي قبل التصديق في عام ١٩٩١ على اتفاقية حقوق الطفل بزمن طويل. وتُخصص كوبا أكثر من نصف ميزانيتها الوطنية للصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية، وتُقدم الرعاية الصحية والتعليم مجانا. ويُحصّن جميع الأطفال بكامل اللقاحات اللازمة، وتُولى الأولوية إلى الكشف المبكر عن الأمراض الخلقية. ويبلغ معدل وفيات الرضع في كوبا ٤,٣ وفيات لكل ١ ٠٠٠ مولود حي، وكوبا هي أول بلد أكّدت منظمة الصحة العالمية على أنه قضى على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والزهري من الأم إلى الطفل. فبالنسبة للأطفال الكوبيين، أصبح الجوع والأمية واعتلال الصحة والتمييز من ذكريات الماضي، وذلك رغم الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة منذ أكثر من نصف قرن.

٢٢ - **السيد جوشي** (الهند): قال إن توفير المرافق الأساسية والرعاية الصحية والتغذية والتعليم الجيد لجميع الأطفال هو مسعى جبّار في الهند حيث يوجد أكبر عدد من الأطفال في العالم. ويكفل دستور الهند الحقوق الأساسية للطفل، بما فيها الحق في التعليم الابتدائي. وفي مجال الصحة، وضعت الهند برنامجا للتحصين العام وبرنامجا لمنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من أحد الوالدين إلى الطفل، وتشغّل أكثر من ١,٣ مليون من المراكز المحلية التي تقدم خدمات تغذية وصحة وتحصين إلى نحو ١٠٠ مليون طفل تتراوح أعمارهم من صفر إلى ٦ سنوات. وأطلقت الهند أيضا برنامجا وطنيا لصحة المراهقين ومبادرة للتوعية بحقوق الفتيات. وأفاد بأن حكومة بلده قامت في عام ٢٠١٧ بتعديل قانون عمل الأطفال للسماح للأطفال بالعمل في المشاريع الأسرية في غير أوقات الدراسة، ولإجازة عمل المراهقين في المهن غير الخطرة. كما أنها منكبة حاليا على استعراض سياساتها وقوانينها في ضوء ما يواجهه الأطفال من تهديدات مستجدة على شبكة الإنترنت.

٢٣ - **السيدة الدليم** (المملكة العربية السعودية): قالت إن بلادها تولي حقوق الطفل أهمية كبرى، حيث اعتمدت تشريعات تكرس أحكام الاتفاقيات ذات الصلة في القانون الوطني وتضعها موضع الإنفاذ. وتهدف استراتيجية البلاد المتعلقة بحماية الأطفال إلى تعزيز القدرة المؤسسية، بما يتوافق مع رؤيتها للتنمية المستدامة ٢٠٣٠. والحق في الرعاية الصحية المجانية مكفول للأطفال السعوديين، ومتاح أمام الفتيات والفتيان فرص متكافئة لتلقي التعليم المجاني في جميع المراحل الدراسية، مع توفر منح دراسية للطلبة الجامعيين. وقد انخفضت معدلات العنف ضد الأطفال بفضل التوعية الواسعة النطاق والإنفاذ الصارم للقوانين، وأنشئ مركز لتلقي البلاغات للمساعدة في مكافحة العنف الأسري.

٢٤ - وأكّدت على أن المملكة العربية السعودية تحترم حقوق جميع الأطفال دون تفرقة من حيث الجنس أو العرق. وتولي الأولوية لإقامة المدارس والبرامج التعليمية للفتيات، وتمنح الشابات منحا دراسية للالتحاق بالجامعات في شتى أنحاء العالم.

٢٥ - وعلى الصعيد الدولي، وافق مركز الملك سلمان للإغاثة والمساعدات الإنسانية على تقديم تمويل كبير لمكافحة الكوليرا في اليمن، وهو يعمل على تنفيذ مشاريع لصالح الأطفال في اليمن، بما يشمل تحرير الأطفال المجندين من الميليشيات وإعادة تأهيلهم. وعلاوة على ذلك، يتمتع الأطفال اليمنيون والسوريون المقيمون في المملكة العربية السعودية بالحق في التعليم المجاني والرعاية الصحية المجانية. وأعربت عن إدانة وفد بلادها مرة أخرى العنف الذي ترتكبه إسرائيل ضد الأطفال الفلسطينيين، وكذلك العنف الذي يرتكبه النظام السوري ضد الأطفال السوريين. واختتمت بالقول إن بلادها ستواصل التعاون مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وجميع الجهات المعنية في مجال حقوق الطفل.

٢٦ - **السيدة أغا** (كينيا): قالت إن كينيا لا تزال مستمرة في كفاحها من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال، ولا سيما الفتيات. وأشارت إلى أن كينيا تُسخّر، للمساعدة في هذه الجهود، قوةَ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بطرق منها، على سبيل المثال، نظامُ إدارة شؤون حماية الطفل المُنشأ مؤخرا والذي سيُمكّنها من جمع وتحليل بيانات شاملة عن العنف ضد الأطفال، بما في ذلك العنف الجنسي ضد الفتيات. وأفادت بأن معدل انتشار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث انخفض من ٢٧ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٢١ في المائة في عام ٢٠١٤.

٢٧ - وقالت إنه بفضل بدء العمل بمجانية التعليم الابتدائي والثانوي، وتقديم الوجبات المدرسية، وخطط المنح المالية، والتحويلات النقدية لفائدة الأيتام والأطفال الضعفاء، عزّزت كينيا بشكل كبير معدلات الالتحاق بالمدارس، وحققت أيضا التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس الابتدائية، بينما اقتربت من تحقيقه في الالتحاق بمرحلة التعليم الثانوي. وأكّدت التزام بلدها بتوفير الرعاية الصحية الجيدة قبل الولادة وبعدها وللأطفال، وأشارت إلى نجاحها في الحد من وفيات الرضع والأطفال عن طريق التحصين بكامل اللقاحات اللازمة. غير أن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لا يزال مرتفعا ارتفاعا غير مقبول. وفيما يتعلق بتشغيل الأطفال، يعمل البلد على إنفاذ قانون العمل، وتنفيذ خطة عمل للقضاء على أسوأ أشكال تشغيل الأطفال، وزيادة الوعي العام بالأطفال المعرضين للخطر في هذا الصدد. وأوضحت أنه رغم الجهود المبذولة من الحكومة، لا يزال الكثير من السكان فقراء، وهو ما يسهم في عمل الأطفال واستغلالهم.

٢٨ - وشدّدت على ما لإقامة الشراكات مع القطاع الخاص والشركاء في التنمية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف والمجتمع المدني من أهميةٍ أساسيةٍ في حماية حقوق الإنسان. وأوضحت أن كينيا استضافت عددا كبيرا من اللاجئين الذين يُشكّل توفير التعليم والرعاية الصحية والأمن لهم عبئا كبيرا.

٢٩ - **السيدة أويهري** (ليختنشتاين): قالت إن ٣٨٥ مليون طفل يعيشون في فقر مدقع، بينما تعاني ملايين أخرى من الأطفال من التمييز والإقصاء. كما أن نحو ٥٠ مليون نازحون بسبب النزاعات والكوارث الطبيعية والأوبئة. وفي ظل التدني العام لاحترام القانون الدولي الإنساني، تكتسي آلية مجلس الأمن للرصد والإبلاغ أهمية أكبر من أي وقت مضى. وأكّدت مجددا تأييد ليختنشتاين لولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، وقالت إن أي تدخل في هذه الولاية يهدد على نحو خطير نزاهة آلية مجلس الأمن.

٣٠ - وانتقلت إلى الحديث عن الأطفال اللاجئين، فقالت إن سنوات من الدراسة فاتتهم وإن العديد منهم يعانون من صدمات جسدية ونفسية شديدة. والقصر غير المصحوبين بذويهم هم أكثر عرضة للتمييز والاستغلال، بما في ذلك الاتجار بالأطفال. وبهدف إنهاء الإفلات من العقاب على الاتجار بالبشر، حثّت جميع الدول الأعضاء على التصديق على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار

بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٣١ - **السيد قاسم آغا** (الجمهورية العربية السورية): قال إن بلده واجه خلال السنوات الست ونصف السنة الماضية حملةً إرهابيةً شرسةً تشنها جماعات مسلحة تسعى إلى تدمير النسيج الاجتماعي لسورية، والبنية الفكرية والمنظومة الأخلاقية لجيل سوري بأكمله. فقد حرَم هؤلاء الإرهابيون الأطفال السوريين من تلقي تعليمهم ودفعوا بهم إلى ركوب أعالي البحار بحثا عن ملاذ. ووقع بعض الأطفال في قبضة عصابات الاتجار بالبشر التركية وغرقوا في البحر الأبيض المتوسط، في حين يواجه آخرون الإقصاء والمذلة في البلدان التي قصدوها والتي لا تزال تدّعي أنها النماذج المثلى لحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. ولا تزال الجماعات الإرهابية المسلحة، التي تدعمها دول في العالم العربي وفي المنطقة وخارجها، ترتكب أكثر الجرائم وحشية ضد الأطفال السوريين، وتسعى أيضا في الوقت نفسه إلى زرع أفكار التطرف العنيفة فيهم من أجل خلق جيل جديد يُقدّس العنف والإرهاب.

٣٢ - وتابع قائلا إن الجمهورية العربية السورية وجّهت مئات الرسائل إلى مجلس الأمن تبين فيها بالتفصيل كيف تواصل هذه الجماعات الإرهابية، في ظل تواطؤ صامت من المجتمع الدولي، خطفَ الأطفال وتدريبهم وغسل أدمغتهم في مخيمات عسكرية قبل إجبارهم على حمل السلاح ومشاهدة جرائم شنيعة، وبل حتى المشاركة فيها، ومن هذه الجرائم قطعُ الرؤوس ورجم النساء. وفي تموز/يوليه ٢٠١٥، وُجهت رسالةٌ إلى رئيس مجلس الأمن بشأن شريط فيديو نشره تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يُظهر عملية إعدام جماعي لجنود بالجيش السوري نفذها أطفالٌ لا تزيد أعمارهم على ١٤ عاما. وقال إن العالم بأسره على علم أيضاً بعملية قطع رأس الطفل اللاجئ الفلسطيني عبد الله عيسى في عام ٢٠١٦ في مخيم جندرات للاجئين بالقرب من مدينة حلب، التي قام بها التنظيم الإرهابي المسمى بتنظيم نور الدين الزنكي الذي يخضع للدوائر الاستخباراتية التركية. وما زال الأطفال يقعون أيضا ضحايا الزواج القسري، كما وقعت حالات اغتصاب واتجار بأعضاء الأطفال في مخيمات اللاجئين. ومما يزيد الأوضاع سوءا التدابيرُ الاقتصادية القسرية الانفرادية المفروضة على سورية، التي لا تزال تلحق معاناة رهيبة بالأطفال السوريين، بينما يواصل الكيان الإسرائيلي الغاشم فرض مناهجه الدراسية على الأطفال في الجولان السوري المحتل وفلسطين العربية.

٣٣ - ومضى قائلا إنه على الرغم من التحديات الكثيرة التي تواجهها الحكومة السورية، فهي تبذل قصارى جهدها لحماية الأطفال. فقد قدمت كتبا مدرسية ولوازم مدرسية أخرى إلى أكثر من ثلاثة ملايين طفل سوري، بالتنسيق مع اليونيسيف، ونجحت في تلقيح أكثر من خمسة ملايين طفل ضد شلل الأطفال والحصبة. وتعمل الحكومة السورية أيضا على تلبية احتياجات الأطفال في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة، حيث مكّنت الطلاب الذين يعيشون فيها من اجتياز امتحاناتهم النهائية في المدارس الثانوية، وتستمر في دفع رواتب المدرسين في هذه المناطق. ووضعت الحكومة السورية أيضا خططا لإعادة تأهيل الأطفال الذين جنّدتهم قسرا الجماعات الإرهابية.

٣٤ - **السيد غيرتزي** (ناميبيا): قال إن ناميبيا، بما أنها بلد فيه نسبة كبيرة من الشباب، تضع رفاه الأطفال في صلب السياسة العامة الوطنية. وفي ظل قانون التعليم للجميع (للفترة ٢٠٠٢-٢٠١٥)، ارتفع معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية إلى أكثر من ٩٨ في المائة، وبلغ معدل البقاء فيها إلى نهايتها ٩٥ في المائة، وحُقِّق التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بجميع مراحل الدراسة. ومكّن بدء العمل بمجانية التعليم الابتدائي والثانوي من تحقيق دفعة إضافية. وبرنامج التغذية في المدارس، الذي يُنفذ بمساعدة وكالات للأمم المتحدة وشركاء على الصعيدين الدولي والثنائي وشركات خاصة، لا يشكّل شبكة أمان فعالة فحسب، بل يسهم أيضا في الالتحاق بالمدارس والمواظبة على حضورها والبقاء فيها ويضمن في الوقت نفسه سوقا قارة للمزارعين المحليين.

٣٥ - وأوضح أن السيدة الأولى في ناميبيا، بوصفها المدافعة الخاصة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للشابات والمراهقات، أدركت أن الشباب يريدون التكلم بشأن جميع المسائل التي تمسّهم، وليس بشأن فيروس نقص المناعة البشرية فحسب. وأكدت على أهمية تشجيع الحوار الحقيقي، لا سيما داخل الأسرة.

٣٦ - **السيدة سليم** (أفغانستان): قالت إن الأطفال الأفغانيين عانوا خلال ٤٠ سنة من النزاع من العنف والموت والضياع. ومع ذلك، شهدت أفغانستان في السنوات الست عشرة الماضية تحقيقَ مكاسب هامة في معدلات الالتحاق بالمدارس، وبلغت نسبة

الفتيات ٤٠ في المائة من التلاميذ. وأضافت أن حكومة بلدها قامت مؤخرا، من أجل حماية حقوق الطفل، بتعديل قانون العقوبات، واعتمدت أيضا قانونا لحماية الأطفال يُجرّم الاستغلال الجنسي للصبيان في إطار الممارسة المسماة بجه بازي (الغلمان الدُّمَى) ويعاقب عليه. وبدأت أيضا خطة عمل وطنية تتعلق بزواج الأطفال، وسترفع سنّ الزواج إلى ١٨ عاما. وبفضل أعمال التحقيق المنجزة وقانون صدَر في عام ٢٠١٦ يحظر تجنيد الأطفال في القوات العسكرية الأفغانية، توقّف تجنيدُ القصر، وأُحبطت ٢٨٩ محاولة تجنيد أطفال، ولُمّ شمل ٣٥ قاصرا بأسرهم. وإضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومة ٢١ وحدة لحماية الأطفال تعمل مع الشرطة الوطنية والمحلية على منع تجنيد الأطفال.

٣٧ - **السيدة نغوين** رهن هيونغ (فييت نام): قالت إن وفد بلدها يود أن يؤكد من جديد على الأهمية القصوى للتعليم. وفييت نام، بوصفها ثاني بلد صادق على اتفاقية حقوق الطفل، دأبت على تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها. فعلى سبيل المثال، ينصّ قانون الطفل المعدل الساري منذ حزيران/يونيه ٢٠١٧ على أحكام محددة لحماية حق الأطفال في الخصوصية وفي الحماية من إيذائهم جنسيا واستغلالهم في العمل والاتجار بهم وممارسة العنف ضدهم وإهمالهم والتخلي عنهم. وينص القانون أيضا على مسؤوليات الإنفاذ المنوطة بالوكالات والمنظمات وبالإدارات الحكومية المحلية. وأشارت إلى أن فييت نام واليونيسيف اعتمدا مؤخرا برنامجا للتعاون للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، فقالت إن حكومة بلدها تقدر جدا التعاون القائم منذ أمد بعيد مع اليونيسيف ووكالات أخرى من وكالات الأمم المتحدة.

٣٨ - **السيد لوكسين** (الفلبين): قال إن القانون الفلبيني يحظر مهاجمة الأطفال وتهديدهم وتعذيبهم وتجنيدهم أو استخدامهم في النزاعات المسلحة. وقال إن حكومة بلده اتخذت الخطوات المناسبة للمّ شمل الأسر المشتّتة بسبب النزاع، وإن القوات العسكرية أصدرت تعميما حددت فيه إجراءات ومبادئ توجيهية تتعلق بالإبلاغ عن انتهاكات حقوق الطفل التي تقوم بها جهات حكومية وغير حكومية، وبالتصدي لهذه الانتهاكات.

٣٩ - وأشار إلى إنشاء نحو ٢ ٠٠٠ مكتب للحماية في مراكز شرطة في جميع أنحاء البلد للتصدي للعنف ضد النساء والأطفال، بما في ذلك أقسى أشكاله، أي الاستغلال الجنسي. وأسفر التعاون الوثيق بين أجهزة إنفاذ القانون الفلبينية والأجنبية عن اعتقال وإدانة أجانب متورطين في أعمال إيذاء للأطفال على شبكة الإنترنت وفي سياحة الجنس مع الأطفال؛ وفي عام ٢٠١٦، رفض مكتب الهجرة دخول أكثر من مائة مرتكب جرائم جنسية مسجّل إلى البلد. وأفاد بأن الضحايا يتلقون المشورة ويحصلون على المأوى والتدريب لاكتساب مهارات، ويتمتعون بحماية أجهزة إنفاذ القانون لهم. وأكّد أن حكومة بلده تظل على التزامها بسلامة الأطفال، وأنها ستواصل التعاون مع جميع الجهات المعنية من أجل منع الاستغلال الجنسي للأطفال والمعاقبة عليه.

٤٠ - **السيدة رزّوق** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الأطفال لا يزالون يعانون من وقع التحديات التي يواجهها العالم فيما يتعلق بحقوق الإنسان. فأطفال كوريا الشمالية يعانون من الجوع، بينما يعاني الأطفال السوريون جسديا ونفسيا في بلد يعتبر من أكثر الأماكن خطورة في العالم لعيش الأطفال. وقد قُتل أكثر من ٢٦ ٠٠٠ طفل سوري منذ بداية النزاع، ولا يتابع ما يزيد على ٤٠ في المائة من الأطفال الناجين من الموت دراستهم في المدارس. وفي عام ٢٠١٦، تعرض الأطفال في سياق ١٤ حالة نزاع في جميع أنحاء العالم لانتهاكات لحقوق الإنسان، منها الاتجار بهم والاغتصاب والتعذيب والزواج القسري.

٤١ - وأكدت على ضرورة بذل المزيد من الجهود لضمان تلقي جميع الفتيات والفتيان تعليما جيدا، بما في ذلك في حالات النزاع؛ وقالت إن الولايات المتحدة تشدد، بناء على ذلك، على توفير سبل تلقي التعليم الجيد في إطار تدابير استجابتها الإنسانية. وأضافت أنه ينبغي أيضا، من أجل تأمين سلامة الأطفال في العالم، تناول مسألة تسلط الأقران، بما في ذلك التسلط على الإنترنت، في إطار مناقشات موضوعية عالمية.

٤٢ - **السيدة ساندوفال** (نيكاراغوا): قالت إن حكومة بلدها جسّدت الاتفاقية في شكل مجموعة من المبادرات الاجتماعية، منها برنامج لإنماء الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، وبرنامج للتغذية في المدارس، وبرنامج لتسجيل المواليد، وحملات لمكافحة تسلط الأقران في المدارس. وبما أن رفاه الأسرة أمر بالغ الأهمية بالنسبة للأطفال، أنشأت الحكومة أيضا مكاتب لتقديم المشورة للأسر وأصدرت قانون أسرة معزز. وأبرزت أن كيانات مختلفة من الأمم المتحدة، منها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية واليونيسيف، نوّهت بالإنجازات التي حققتها نيكاراغوا.

٤٣ - **السيدة هيلي** (إريتريا): قالت إن حماية وتعزيز رفاه الأطفال يظل في صلب السياسة التي تتبعها حكومة بلدها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. فهي تشغّل برامج للأيتام وأطفال الشوارع وأسر الشهداء والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ووضعت آليات مختلفة لتعزيز تقديم الرعاية البديلة المجتمعية للأيتام، بما يشمل منح إعانات نقدية وتوفير سبل لإدرار الدخل. وتعمل الحكومة أيضا مع جهات معنية متعددة لتوفير مواد لتقويم العظام وأخرى مدرسية للأطفال ذوي الإعاقة بالمجان.

٤٤ - وذكرت أن إريتريا أصدرت قانونا مدنيا جديدا ينص بوضوح على مبدأ مصالح الطفل الفضلى، وأنها أصدرت كذلك قانونا جنائيا جديدا لم تعد تفرض على القصر بموجبه نفس العقوبات التي تفرض على الكبار. وتنفذ إريتريا أيضا تدابير عديدة تتعلق بالأطفال الجانحين.

٤٥ - وأوضحت أن إريتريا أحرزت تقدما كبيرا، وإن لم تتمكن، مثلها مثل العديد من البلدان الفقيرة، من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتعليم. فمعدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية بلغ نحو ٨٢ في المائة، بينما ارتفع الإلمام بالقراءة والكتابة من معدل ٣٠ في المائة المسجل عند حصول البلد على الاستقلال في عام ١٩٩٣ ليبلغ نحو ٧٠ في المائة.

٤٦ - وأبرزت أن سياسة الرعاية الصحية في إريتريا تُركّز على احتياجات سكانها الذين يشكّل سكان المناطق الريفية غالبيتهم الساحقة، واحتياجات الفئات الضعيفة كالنساء والأطفال. وقد انخفض معدل وفيات الرضع في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥ من ٩٣ وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي ليبلغ ٣٤ وفاة، بينما انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ١٥١ إلى ٤٧ وفاة. وتجاوز معدل التحصين منذ عدة سنوات ٩٠ في المائة.

٤٧ - **السيدة بيكو** (موناكو): قالت إن بلدها بصدد إدماج الأطفال اللاجئين في نظامه المدرسي في إطار اتفاق مبرم على صعيد ثنائي مع فرنسا. وقد قامت الرابطة العالمية لأصدقاء الأطفال، وهي منظمة غير حكومية من موناكو، بإطلاق مبادرة مؤخرا للتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإقامة أماكن خاصة للنظافة الصحية الشخصية للمراهقات والنساء في معسكرات النازحين واللاجئين. وأُطلق أيضا برنامج لإعادة إدماج الأطفال الجنود المسرحين اجتماعيا.

٤٨ - وأضافت أن موناكو لم تكتف بالتصديق على الاتفاقية والبروتوكولات الاختيارية الثلاثة الملحقة بها، فقد صدقت أيضا على اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بحماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ويتجسّد التزامها بحقوق الطفل في قوانينها التي تعاقب على الجرائم المرتكبة في حق الأطفال بعقوبات أشد من العقوبات على غيرها من الجرائم. ويتلقى الأطفال ضحايا الإيذاء خدمات إيواء قصيرة أو طويلة الأجل في دار الأطفال الوطنية، وتتوفر للقصر الذين لديهم أطفال والنساء ضحايا العنف والنساء اللواتي يحتاج أطفالهن إلى دعم تعليمي شققٌ مخصصة لإيواء الأمهات مع أطفالهن. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، ستستضيف موناكو ثالث ندوة رفيعة المستوى تتناول حقوق الطفل.

٤٩ - واستطردت قائلة إنه بهدف مكافحة تسلط الأقران، بما في ذلك التسلط عبر وسائط التواصل الاجتماعي، تُبيّن القواعد الموضوعة ما للتلاميذ من حقوق وواجبات فيما يتعلق بتحاشي العنف. وتسلط المدارس أيضا الضوء على حقوق الطفل في مناسبة اليوم العالمي للطفل. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، ألزمت الحكومةُ المدارسَ بالاحتفاء باليوم الوطني لمكافحة التسلط، وهي تساعد أيضا على تمويل مشروع من مشاريع منظمة الاتحاد من أجل المتوسط لتعزيز التربية الوطنية في المدارس بما يفضي إلى منع العنف الجنساني.

٥٠ - **السيدة شيلو** (إسرائيل): قالت إن توفر فرص الحصول على التعليم على قدم المساواة حق مكفول لكل طفل إسرائيلي بغض النظر عن العقيدة أو الأصل الإثني، وإن الالتحاق بالمدارس إلزامي، والتعليمُ مجاني من سن الثالثة إلى ١٨ سنة. وبما أن أحد أهداف التعليم هو زرع القيم الأخلاقية الحميدة، تستخدم إسرائيل التعليم للتشجيع على التسامح والتعايش فيما بين سكانها المتنوعين. ومن الأمثلة على هذا النهج المتّبع المدرسةُ الدولية لشرق المتوسط، التي تقع في إسرائيل والتي تستضيف طلبة من عدة بلدان منها إسرائيل والضفة الغربية وغزة وأفغانستان وتركيا والبرازيل والولايات المتحدة. وتتمثل مهمّة المدرسة في جعل التعليم قوة دافعة لتحقيق السلام والاستدامة في منطقة الشرق الأوسط من خلال تعزيز تفاهم الثقافات والحوار فيما بينها. فالتعليم يتيح خيارات أمام الأطفال ويقوّيهم ويمنحهم القدرة على أن يصبحوا عناصر تحدث التغيير.

٥١ - استأنف السيد غونارسون (أيسلندا) رئاسة الجلسة.

٥٢ - **السيدة ستينر** (النرويج): قالت إن النرويج ضاعفت المساعدة الإنمائية التي تقدمها لأغراض التعليم في السنوات الأربع الماضية لما للتعليم من أهمية شديدة في إنماء الأفراد وتحقيق النمو الاقتصادي. وأشارت إلى أن العنف ضد الأطفال هو إحدى

مشاكل الصحة العامة الكبرى، وذلك حتى في النرويج. ولمكافحته، اعتمدت الحكومة خطة وطنية تتناول الوقاية منه وكشفه وتُوفر العلاج منه في الوقت المناسب وتُعزز التنسيق والتعاون فيما بين الكيانات العمومية المعنية. وشرعت الحكومة أيضا مؤخرا في تطبيق مجموعة واسعة من التدابير الهادفة إلى إنهاء التسلط في المدارس. وأعربت عن إدانة وفد بلدها الشديدة للانتهاكات البغيضة لحقوق الأطفال التي ترتكبها الجماعات الإرهابية، وحثت الدول الأعضاء على اتخاذ جميع التدابير الضرورية لمنعها من فعل ذلك.

٥٣ - **السيدة كالامو‌ينا** (زامبيا): قالت إن زامبيا اتخذت تدابير إدارية وتشريعية مختلفة لإنشاء إطار شامل لحقوق الطفل، بما في ذلك قانون للتعليم ينص على جملة أمور منها مجانية وإلزامية التعليم الأساسي ويحظر على المؤسسات التعليمية التمييز ضد الأطفال. وأردفت بالقول إن حكومة بلدها بصدد إلغاء عدد من القوانين التمييزية البالية، وسيحل محلها قانون للطفل يجسّد محليا أحكام الاتفاقية وغيرها من المعاهدات الدولية المتعلقة بالأطفال. وفي عام ٢٠١٥، أدخلت الحكومة تعديلات على السياسة الوطنية للطفل لتُصبح أكثر تلبية لاحتياجات الطفل ولتتضمن مبدأ المصالح الفضلى الذي يُعمل به أيضا عند تقييم حالات الأطفال طالبي اللجوء وحالات الأطفال اللاجئين والمهاجرين. وأشارت إلى مواصلة زامبيا الاستثمار في تحسين فرص حصول الأطفال على الخدمات الصحية، فأعربت عن القلق إزاء تزايد مقاومة البكتيريا للعقاقير المضادة لها، ودعت إلى الاستثمار في قدرات البلدان النامية وفي الأبحاث لتطوير أدوية وأدوات تشخيصية جديدة. وأفادت أن زامبيا تُنفذ، بدعم من شركاء متعاونين، برامج مثل خطة للتحويلات النقدية لفائدة العديد من الأسر المعيشية التي يكون فيها طفل هو ربّ الأسرة. واتخذت زامبيا أيضا تدابير للتصدي للعنف ضد الأطفال وللممارسات الضارة بهم، بما في ذلك حملة وطنية للقضاء على زواج الأطفال استعانت بدعم الزعماء التقليديين.

٥٤ - **السيد نُواك** (الخبير المستقل المكلف بإعداد الدراسة العالمية عن الأطفال المحرومين من الحرية): قال إنه رغم ما نادت به لجنة حقوق الطفل وحثت عليه الجمعية العامة وما بذله هو نفسه من جهود لجمع الأموال، لم يُقدم حتى حينه إلا ما تتجاوز نسبته قليلا ١٠ في المائة من المبلغ المقرر في الميزانية لإعداد الدراسة وهو ٤,٧ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة. وعُقد اجتماع للخبراء لتحديد منهجية الدراسة وإعداد استبيان، لكن بقيت عملية ترجمة الاستبيان وتوزيعه عالقة بسبب عدم توفر التمويل الكافي. وأبلغ أنه بدأ بعدئذ حملة كبرى لجمع الأموال بدعم فاعل من أكثر من مائة منظمة غير حكومية. وقال إن هناك أسبابا وجيهة تدفعه للاعتقاد بأن الحملة ستتكلّل بالنجاح، ولكن في حالة لم يُجمع ما يكفي من الأموال بحلول نهاية العام، قد يضطر إلى التخلي عن القيام بالدراسة.

٥٥ - وتابع قائلا إنه في حال استقال، فسيفعل ذلك بأسف شديد لأنه يدرك تمام الإدراك تزايد ضعف الأطفال، لا سيما عند حرمانهم من الحرية، بما أنه سبق وأن عمِل مقررا خاصا معنيا بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. فعدد كبير جدا من الأطفال قابعون في السجون ومراكز الاحتجاز ودور الأيتام ودور الأطفال وغيرها من المؤسسات المغلقة. غير أنه لا توجد بيانات موثوقة عن أعدادهم وأسباب حرمانهم من الحرية أو التدابير البديلة المتخذة لخفض أعدادهم.

٥٦ - وتابع قائلا إنه خلال السنوات الست التي عمل فيها مقررا خاصا، تعلّقت أشدّ المهمات والتحقيقات إيلاما بأطفال، مثل: طفل يتيم عمره ثلاث سنوات كان مودعا في نفس المبنى المودع فيه أطفال شوارع وأطفال ذوو إعاقات وأحداث جانحون؛ وأطفال لا تتجاوز أعمارهم ١١ سنة مودعون مع مائة بالغ في ”غرفة التعذيب“ في مركز شرطة كبير؛ وأطفال أعمارهم ٧ أو ٨ سنوات محتجزون في زنزانات ضيقة مخصصة لمرتكبي الجرائم الجنائية؛ وأطفال ظلّوا قابعين لأشهر أو ربما سنوات في مرافق احتجاز قبل المحاكمة مكتظة وغير صحية؛ وأسر لاجئين أو مهاجرين محتجزة بأكملها في زنزانات قذرة ومكتظة في بلدان غنية.

٥٧ - وتابع قائلا إن الدراسة العالمية مسعى جماعي لسد النقص في البيانات عن الأطفال المحرومين من الحرية، والتوعية بالمخاطر التي يتعرض لها الأطفال والمجتمع ككل، وجمع المعلومات عن أفضل الممارسات البديلة، ووضع توصيات تستند إلى أدلة، وإعداد مقترحات سياساتية واستراتيجيات لإحداث التغيير. وأعرب عن اقتناعه الشديد بأن الدراسة، باعتبارها مجهودا يشترك فيه العديد من الجهات المعنية المختلفة، سيكون لها تأثير إيجابي فيما يتعلق بأعداد الأطفال المحرومين من حريتهم وحالاتهم. ولذلك، ناشد جميع الدول أن تقدم تبرعات لتفادي عدم إنجازها. وطلب كذلك إلى الجمعية العامة تمديد الموعد النهائي لإنجاز الدراسة بسنة وتأخير موعد تقديم التقرير المرحلي عنها إلى عام ٢٠١٨، بما أنه قد ضاعت سنة.

٥٨ - **السيد غيلمور** (الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان): قال إنه ينبغي حتى للدول الأعضاء التي ليست من المتبرعين المعتادين أن تنظر في تقديم تبرع.

٥٩ - **السيد غلوسنر** (ألمانيا): طلب إلى الخبير المستقل أن يتحدث عما تمّ حتى حينه من تعاون مع الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى، واستفسر عن الخطوات التي يمكن اتخاذها لضمان جودة البيانات.

٦٠ - **السيد أوبراين** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن المبادئ التوجيهية الجديدة للاتحاد الأوروبي بشأن تعزيز حقوق الطفل وحمايتها تتناول مسألة الأطفال المحرومين من الحرية، والحاجة إلى بدائل عن الاحتجاز، لا سيما في حالة العقوبات الطويلة الأمد. وأضاف أن المفوضية الأوروبية شددت مؤخرا على ألاّ يُلجأ إلى الاحتجاز الإداري إلا كملاذ أخير ولأقصر مدة ممكنة، وعلى ألا يكون أبدا داخل سجون. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، سيركز المنتدى الأوروبي الحادي عشر بشأن حقوق الطفل على الأطفال المحرومين من حريتهم، وبدائل الاحتجاز.

٦١ - **السيدة كيريانوف كريمينس** (سويسرا): قالت، متكلمة باسم النمسا أيضا، إن وفدي سويسرا والنمسا يجدان في الدعم المتلقى من المجتمع المدني مصدر تشجيع، ويأملا أن تكثف فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالدراسة العالمية عن الأطفال المحرومين من الحرية جهودَها. فبدون بيانات عن أعداد الأطفال المحرومين من حريتهم وعن ظروفهم، يستحيل اتخاذ قرارات سياساتية على بيّنة أو تنسيق تدابير لمواجهة ما يشكّل تهديدا أساسيا لحقوق الطفل. وأعربت لذلك عن القلق الشديد من احتمال عدم إنجاز هذه الدراسة الهامة بسبب نقص التمويل. وقالت إن سويسرا والنمسا سبق وأن تعهّدتا بتقديم دعمهما المالي، وحثت جميع الدول الأعضاء والوكالات في الأمم المتحدة على أن تفعل الشيء نفسه.

٦٢ - وطلبت إلى الخبير المستقل أن يستفيض في التكلم عن أهمية الدراسة وأثرها المحتمل. وطلبت أيضا أن تعرف منه ما إذا كانت لديه استراتيجية لتقليص الدراسة إذا لزم، وعن المبلغ الأدنى اللازم لبدء العمل الموضوعي.

٦٣ - **السيدة الموتشو** (المغرب): قالت إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في تدابير بديلة غير قضائية للتعامل مع جنوح الأحداث، وينبغي أن يسترشد أيضا بمعايير مثل قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حريتهم، ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع جنوح الأحداث. وأعربت عن رغبتها في سماع أفكار الخبير المستقل عن أفضل الممارسات لحماية حقوق الأطفال الجانحين، والتصدي للانطباعات الخاطئة المكونة عنهم. وسألت عن الخطوات التي يمكن اتخاذها لتشجيع الدول الأعضاء على التبرع لإنجاز الدراسة، وكفالة جمع بيانات جيدة النوعية.

٦٤ - **السيد نوفاك** (الخبير المستقل المكلف بإعداد الدراسة العالمية عن الأطفال المحرومين من الحرية): قال إنه لا يمكن المضي في الدراسة العالمية دون الموارد المالية الكافية. وأضاف إنه لا يمكنه التعاقد مع أمانة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو التكليف بإنجاز دراسات أكاديمية أو تنظيم اجتماعات للخبراء إذا لم تتوفر له سبل دفع النفقات. فلا بدّ من جمع الأموال، وربما ينبغي فعل ذلك بمساعدة منظمة متخصصة في جمع الأموال.

٦٥ - وأوضح أنه يلزم ما لا يقل عن مليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠١٧ لبدء العمل الموضوعي. وأضاف أن العمل بميزانية أقلّ يعني تقليص عدد المشاورات الإقليمية والمواضيعية، بل وربما تقليص نطاق الدراسة الذي يتركز حاليا على إدارة شؤون عدالة الأحداث، والأطفال الذين يعيشون مع آبائهم أو أمهاتهم في السجون، واحتجاز الأطفال المهاجرين واللاجئين والأطفال المرتبطين بقوات أو جماعات مسلحة والأطفال المتهمين بارتكاب جرائم إرهابية وجرائم أمنية أخرى. والأمر الإيجابي في الموضوع أن البدء بمجالي تركيز اثنين أو بثلاثة مجالات تركيز فحسب، سيجعل توفير البيانات أيسر على الدول، وسيجعل من السهل أيضا تحليلها بسرعة.

٦٦ - وتابع قائلا إن المؤسسات الأكاديمية تحتاج لأن يُدفع لها مقابل خدماتها، إلاّ أن منظمات غير حكومية عديدة تتبرع بخدماتها، وسيقدم عدد من وكالات الأمم المتحدة أيضا بيانات. وستقوم اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمكاتب الميدانية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بمساعدة الدول في جمع البيانات، حسب الاقتضاء.

٦٧ - وأعرب عن سروره لتنظيم الاتحاد الأوروبي المنتدى المتعلق بحقوق الطفل بالتركيز بوجه خاص على الأطفال المحرومين من الحرية، لكنه قال إنه سيكون أكثر سعادة بكثير إذا ساهم الاتحاد أيضا مالياً. وفيما يتعلق بإمكانات الدراسة، قال إنه على اقتناع أنها ستكون حافزا كبيرا لإحداث التغيير، بالنظر إلى الأثر الهائل الذي ترتب على الدراستين العالميتين السابقتين، وهما تقرير ماشيل عن تأثير

النزاعات المسلحة في الأطفال (A/51/306) وتقرير بينهيرو عن العنف ضد الأطفال (A/61/299). وأبرز أن معالجة مسألة الحرمان من الحرية أمر أساسي لتحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة لأنها شكل من أشكال العنف البنيوي الممارس ضد الأطفال.

٦٨ - **السيدة خالفانـدي** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن الانتهاكات الواسعة لحقوق الطفل التي تنجم بشكل مباشر أو غير مباشر عن النزاعات المسلحة ستولّد المزيد من التطرف والعنف إن لم يتم كبحها والانتصاف منها. وفي هذا الصدد، يجب على الأمم المتحدة أن تستخدم قدراتها لتسليط المزيد من الضوء على هذه الانتهاكات.

٦٩ - وتابعت قائلة إن الهيئة الوطنية لاتفاقية حقوق الطفل في بلدها اعتمدت خطة شاملة تُوفّر إطارا متكاملا من خلال النصّ على الرصد المتواصل للسياسات المتعلقة بالطفل في جميع فروع الحكومة الثلاثة. ولمساعدة الأطفال المهمشين، تتوفّر تدابير داعمة لفائدة الأطفال غير الملتحقين بالمدارس والأطفال اللاجئين غير المسجلين ليتمكنوا من متابعة الدراسة في المدارس. ولحماية حقوق الأطفال الجانحين، خُصّص فرع في المحكمة العليا للطعون المتعلقة بقضايا الأحداث، وهناك خطط لإنشاء شبكة من المحامين المراعين لاحتياجات الأطفال. وأفادت أن وفدا إيرانيا رفيع المستوى اجتمع مع المقرر الخاص المعني ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً خلال الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان، وأن حكومة بلدها شرعت أيضا في صياغة تقرير أوّلي عن تنفيذ البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية.

٧٠ - **السيد فيزونافونغ** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن حكومة بلده أحرزت تقدما كبيرا في تعزيز الإطار القانوني فيما يتعلق بعدالة الأحداث والعنف ضد النساء والأطفال. كما أنها بصدد تنفيذ إطار استراتيجي لعدالة الأطفال للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠ يهدف إلى تحسين إقامة العدل ومواءمة نظام عدالة الأحداث مع المعايير الدولية. وقد تمكّنت، بالزيادة في ميزانيتَي الصحة والتعليم، من إنجاز حملات تحصين على الصعيد الوطني، وبدء استراتيجية للتغذية، وتوسيع نطاق برنامجها لتقديم وجبة الغداء في المدارس بالمجان في أفقر المناطق الريفية والنائية.

٧١ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، قدّمت الحكومة تقريرها الجامع للتقارير الدورية من الثالث إلى السادس الذي يقدم بمقتضى الاتفاقية والذي يبين ما تبذله من جهود منسقة بهدف تنفيذ التوصيات السابقة.

٧٢ - واستطرد قائلا إنه لا تزال هناك تحديات ينبغي التغلب عليها، لا سيما في المناطق الريفية والنائية، حيث لا تزال مستوياتُ الفقر مرتفعةً وخدماتُ الرعاية الصحية محدودةً. وأضاف أن حكومة بلده ستبذل قصارى جهدها لتعزيز وحماية حقوق جميع أطفال البلد، وأعرب عن امتنانه للشركاء في التنمية والمنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة الإنمائية لما يقدمونه باستمرار من مساعدة قيّمة.

٧٣ - **السيدة داغر** (لبنان): قالت إن حياة الأطفال ومستقبلهم عرضة للخطر أكثر من أي وقت مضى في التاريخ الحديث. لكن لبنان يظل على التزامه بتهيئة البيئة المثلى للأطفال. وباستضافته ١,٢ مليون لاجئ سوري، يكون قد استضاف، قياسا لعدد سكانه، عدد لاجئين أكبر من أي عدد لاجئين استضافهم أي بلد آخر في العالم. ولتوفير التعليم لنحو ٤٢٠ ٠٠٠ طفل لاجئ، أقام لبنان أكثر من ٣٠٠ مدرسة منذ عام ٢٠١١، ورفع بذلك عدد الأطفال اللاجئين الملتحقين بالمدارس بمقدار سبعة أضعاف. ويُقدم لبنان الرعاية الصحية الأساسية لجميع الأطفال بواسطة شبكة وطنية لمراكز الرعاية الصحية الأولية، وحقّق في عام ٢٠١٦ معدل تلقيح يبلغ ٩٠ في المائة. وهناك أيضا خطط لتمويل إدخال مرضى الصحة العقلية لمراكز الاستشفاء للعلاج مجانا، وقد بدأت أعمال إقامة مراكز للصحة العقلية. واختتمت بالقول إن عددا من اللجان المتعلقة بالطفل قد أُنشئ، بما في ذلك لجنة للقضاء على تشغيل الأطفال، وقد وضعت هذه اللجنة خطة عمل تتضمن ملحقا مكرسا للأطفال اللاجئين.

٧٤ - **السيد ري** سونغ شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): تكلم في إطار ممارسة حق الرد، فقال إنه، خلافا لما قاله وفد الولايات المتحدة، يتوفر للأطفال في بلده ما يكفي من الغذاء. وأضاف أنهم ينعمون أيضا بتعليم جيد وصحة جيدة. وقال إن الأطفال في الولايات المتحدة يعانون، كما يعلم الشعب الأمريكي نفسه، من الفقر والعنف والاغتصاب وإدمان المخدرات والاتجار بالبشر وشرور أخرى. والقوات العسكرية للولايات المتحدة تدعس الفتيات بالدبّابات وتقصف النساء والأطفال. وحث الولايات المتحدة بقوة على أن توقف حملة حقوق الإنسان التي تقوم بها ضد دول ذات سيادة وأن تركز بدلا عن ذلك على أطفالها.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨:٠٠.